مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2024

بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا، والتي تم التوقيع عليها في دبي بتاريخ 2 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 29 / ربيع الآخر / 1446هـ
الموافق: 1 / نوفمبر / 2024م

اتفاقية بشأن

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

بين

حكومة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية كينيا

أن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا (ويُشار إليهما في ما يلي بـ" **الطرفين**")،

استرشادا بعلاقات الصداقة بين الطرفين.

رغبة في تعزيز التعاون الوثيق بين الطرفين. واعترافاً بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لتحسين فعالية السلطات المختصة لدى الطرفين في تحقيق، مقاضاة الجرائم، مصادرة عائدات الجريمة والإجراءات الناتجة عن ذلك.

وفقاً للقوانين النافذة للطرفين المعنيين.

اتفقا على الآتي: -

المادة 1
نطاق المساعدة

1. على الطرفين وبموجب أحكام هذه الاتفاقية منح كل للآخر المساعدة في المسائل الجنائية.
2. لغرض هذه الاتفاقية يقصد بالمسائل الجنائية، التحقيقات، المقاضاة أو الإجراءات المتعلقة بكل جريمة تكون وقت طلب المساعدة ضمن اختصاص السلطات المختصة لدى الطرف الطالب.
3. تشتمل المساعدة على:
   أ. أخذ الأدلة أو إفادة الأشخاص بما في ذلك الشهود، المجني عليهم، الأشخاص المتهمين والمدعى عليهم في الإجراءات الجنائية والخبراء.
   ب. تقديم المعلومات، المستندات، المحاضر ومواد الأدلة، معلومات متعلقة بالحسابات المصرفية وحسابات المؤسسات المالية.
   ج. تحديد مكان أو هوية الأشخاص أو الأشياء.
   د. تبليغ المستندات.
   هـ. تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.
   و. إجراء الترتيبات للأشخاص الموقوفين أو غيرهم، لتقديم الأدلة أو المساعدة في التحقيقات الجنائية، المقاضاة، أو الإجراءات لدى الطرف الطالب.
   ز. تتبع، تقييد، تجريد أو مصادرة وإعادة عائدات و/أو أدوات الجريمة.
   ح. معلومات بشأن الاجراءات الجنائية، الإدانات السابقة والعقوبات الموقعة لدى الطرف المطلوب إليه ضد مواطني الطرف الطالب.
   ط. مساعدة أخرى يعتبرها الطرف الطالب ضرورية ومتوافقة مع هذه الاتفاقية بالإضافة الى قانون الطرف المطلوب إليه.
4. تطبق هذه الاتفاقية فقط على تقديم المساعدة المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق لأي شخص عادي للحصول على، منع أو استبعاد أي أدلة أو إعاقة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المـادة 2
تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتصلة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيين المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 3
عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على: -
   أ. القبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه.
   ب. تنفيذ أحكام جنائية لدى الطرف المطلوب إليه وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء إلى المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه.
   ج. نقل الأشخاص الموقوفين لقضاء محكومياتهم.
   د. نقل الإجراءات في مسائل جنائية.
2. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف من القيام بممارسة أي اختصاص وأداء مهام في أراضي الطرف الآخر تكون مختصة بها حصرياً سلطات ذلك الطرف وفقا لقانونه الوطني.

المادة 4
مساعدة أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة للطرفين بموجب اتفاقيات أخرى، ترتيبات أو غير ذلك ولا تمنع الطرفين من تقديم المساعدة إلى بعضهما البعض بموجب اتفاقيات أخرى، ترتيبات أو غير ذلك.

المادة 5
السلطة المركزية

1. تقوم السلطات المركزية لدى الطرفين بالتقرير في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية لحكومة الإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولـحكومة جمهورية كينيا هي ديوان النائب العام.
3. يجوز لأي طرف تغيير سلطته المركزية، في هذا الحال، عليه إخطار الطرف الآخر بالتغيير خطيا.
4. ترسل طلبات المساعدة والتواصل عبر القنوات الدبلوماسية لغرض هذه الاتفاقية.

المـادة 6
الطلبات

1. تكون طلبات المساعدة رسمية وخطية. في الحالات العاجلة، يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه قبول الطلب عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني، وفي هذه الحال يجب أن يؤكد خلال ثلاثون (30) يوما بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تشتمل طلبات المساعدة على:-

أ. اسم السلطة المختصة التي تجري التحقيق أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالطلب.

ب. الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة.

ج. بيان بطبيعة المسألة الجنائية وحالتها الراهنة وبيان بعرض موجز للوقائع ذات الصلة والقانون بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب.

د.بيان بالأدلة والمعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.

ه.أسباب وتفاصيل أي إجراء محدد أو مطلب يرغب الطرف الطالب في إتباعه.

و. تحديد أي إطار زمني يراد تقيد الطلب به.

ز. أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها.

ح. معلومات أخرى أو التزام يجوز أن يكون مطلوبا وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو قد يكون ضرورياً للتنفيذ المناسب للطلب.

3. يجوز أن تشتمل طلبات المساعدة أيضاً - إلى المدى الضروري - على المعلومات الآتية:

أ. هوية، جنسية ومكان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية.

ب. هوية ومكان أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه.

ج. هوية ومكان الشخص المراد تبليغه وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية والطريقة المراد تبليغ الإجراء بها.

د. بيان بالطريقة المراد أخذ أي شهادة بها أو إفادة وتدوينها.

هـ. قائمة بالأسئلة التي تطرح على الشاهد.

و. بيان بالمستندات، المحاضر أو مواد أدلة تقدم بالإضافة إلى وصف الشخص المناسب لسؤاله لتقديمها، وإلى المدى الذي لم ينص فيه على غير ذلك، والشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثيقها.

ز. بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادة مشفوعة على اليمين أو المؤكدة مطلوبة.

ح. بيان بالممتلكات، الاصول أو المادة التي يتعلق بالطلب، بما في ذلك مكانها.

ط.أي أمر محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنهائية ذلك الأمر.

ي.قائمة بالأسماء وصفة الأشخاص المفوضين بالحضور أثناء تنفيذ الطلب.

ك.موقع ووصف المكان المراد تفتيشه وإشارة للمواد المراد ضبطها أو مصادرتها.

ل.معلومات عن المخصصات المستحقة واستردادها بالنسبة للشخص المطلوب حضوره إلى الطرف الطالب لغرض الحصول على الأدلة.

4. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية وتوقع رسمياً وتختم بواسطة السلطات ذات الصلة.

المادة 7
معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المضمنة في الطلب غير كافية للتقرير فيه، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية. على الطرف الطالب تقديم المعلومات الإضافية التي يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية ليتمكن من الوفاء بالطلب.

المادة 8
رفض المساعدة

1. ترفض المساعدة إذا:
   أ. كانت الجريمة المطلوب من اجلها المساعدة جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعد الجرائم التالية كجرائم سياسية: -
      i. بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو اي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الاعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلته.
      ii. بالنسبة لحكومة جمهورية كينيا: الاعتداء على حياة، السلامة البدنية أو حرية رئيس الدولة أو الحكومة أو أي عضو في عائلته.
      iii. الجرائم الإرهابية.
      iv. أي جريمة أخرى لا تعتبر جريمة سياسية بموجب أي اتفاقية دولية، معاهدة أو اتفاقية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.
   ب. تعلق الطلب بجريمة فقط بموجب القانون العسكري.
   ج. تعلق الطلب بمقاضاة شخص على جريمة دين بشأنها نهائياً، برئ، صدر عفو عنه أو قضى مدة العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.
   د. كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب تقديم المساعدة قد قدم بغرض التحقيق، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانته، جنسيته أو معتقداته السياسية، أو أن ذلك الشخص سيتضرر من طلب المساعدة لأي من تلك الأسباب.
   ه. كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا: -
   أ. كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.
   ب. تعلق الطلب بجريمة موضوع تحقيق أو إجراءات أو أن حكما نهائيا قد صدر بشأن تلك الجريمة لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.
   ج. كان من شأن تنفيذ الطلب أن يتعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.
3. لا يجوز رفض الطلب فقط بسبب سرية المصارف والمؤسسات المالية المماثلة أو أن الجريمة تُعتبر متصلة بمسائل مالية.

4. قبل رفض الطلب على الطرف المطلوب إليه مراعاة ما إذا كانت المساعدة ستمنح وفقاً لشروط معينة.
5. إذا قبل الطرف الطالب بالأحوال والشروط المطلوبة بموجب البند 4 من هذه المادة فعليه التقيد بتلك الأحوال والشروط.
6. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بأسباب الرفض.

المـادة 9
تنفيذ الطلبات

1. ينفذ الطلب -من غير إبطاء- بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقاً لقانون ذلك الطرف، وإلى المدى الذي يسمح به ذلك القانون، على النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.
2. يجوز للطرف المطلوب اليه السماح للأشخاص المحددين في طلب المساعدة القانونية حضور تنفيذ الطلب شريطة ألا يتعارض مع قانونه الوطني. ولهذه الغاية على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب-من غير إبطاء- بتاريخ ومكان تنفيذ طلب المساعدة. يجوز للأشخاص المسموح لهم الطلب من السلطة المختصة للطرف المطلوب اليه النظر في إمكانية تقديم أسئلة محددة متعلقة بإجراءات المساعدة.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بظروف تكون معلومة لدى الطرف المطلوب إليه والتي من المحتمل أن تسبب تأخيراً جدياً في تنفيذ الطلب.
4. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن التنفيذ الفوري التعارض مع مسألة جنائية لم يفصل فيها بعد لدى الطرف المطلوب إليه. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم المستندات إذا كانت تلك المستندات لازمة لإجراءات مدنية لذلك الطرف. في تلك الحال على الطرف المطلوب إليه - بناء على طلب - تقديم-نسخ مصدقة عن المستندات.
5. قبل تأجيل تنفيذ الطلب على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لشروط معينة.
6. إذا أجل الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب التأجيل - من غير ابطاء- .

المـادة 10
إعادة المواد للطرف المطلوب إليه

على الطرف الطالب إعادة المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية إذا لم تكن هناك حاجة إليها بشأن المسألة الجنائية المتعلقة بالطلب إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المـادة 11
السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية طلب المساعدة، محتوياته ومستنداته الداعمة وأي إجراء اتخذ بموجبه. إذا كان تنفيذ الطلب غير ممكن دون إخلال بالسرية،

فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك قبل تنفيذ الطلب، وعلى الطرف الطالب أن يشير ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب برغم ذلك.

2. على الطرف الطالب بذل أقصى ما في وسعه للحفاظ على سرية المعلومات والأدلة المقدمة من الطرف المطلوب إليه، باستثناء إلى المدى الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الأدلة والمعلومات في مسائل جنائية تتعلق بالطلب وغير ذلك بما يفوضه الطرف المطلوب إليه.
3. على الطرف الطالب بذل أقصى ما في وسعه لضمان حفظ المعلومات أو الأدلة ضد الفقد، الدخول غير المصرح به التعديل، الكشف أو سوء الاستعمال.
4. على الطرف الطالب تقديم تأكيدات بعدم استخدام المعلومات أو الأدلة المتحصلة، أو أي شيء ناشئ عنها، لأي أغراض، غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المـادة 12
تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه، تنفيذ طلبات تبليغ المستندات فيما يتعلق بمسألة جنائية.
2. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بحضور يستلزم حضور أشخاص بما في ذلك شهود، مجني عليهم، أشخاص متهمين، مدعى عليهم في إجراءات جنائية، خبراء لدى الطرف الطالب وذلك خلال مدة مناسبة قبل التاريخ المحدد للحضور.
3. على الطرف المطلوب إليه بعد تنفيذ التبليغ، تقديم إثبات موثق إلى الطرف الطالب بالتبليغ يحمل توقيعا أو خاتما لدى السلطة التي نفذت التبليغ، مع الاشارة الى تاريخ، زمان، مكان وطريقة التسليم بالإضافة الى الشخص الذي سلمت اليه المستندات. في حال عدم التنفيذ على الطرف المطلوب إليه إخطار -من غير إبطاء – الطرف الطالب بذلك مع تبليغه بأسباب عجزه في عدم التبليغ.
4. لا يكون الشخص الذي يعجز في التقيد بأي إجراء تبليغ أخطر به/ بها عرضة لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقاً لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المـادة 13
أخذ أدلة أو إفادات من أشخاص

1. على الطرف المطلوب إليه ووفقا لقانونه الوطني أخذ إفادة الشهود، المجني عليهم، المشتبه بهم والمدعى عليهم، الخبراء أو أشخاص آخرين، وكذلك الحصول على المحاضر، المستندات وأي أدلة مشار إليها في طلب المساعدة القانونية وإرسالها الى الطرف الطالب.
2. يجوز للشخص المطلوب أخذ الأدلة منه، الاستماع إليه، سؤاله لدى الطرف المطلوب إليه بموجب طلب وفقاً لهذه المادة رفض تقديم أدلة أو إفادات إذا نص على ذلك قانون الطرف المطلوب إليه أو الطرف الطالب.
3. إذا ادعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه بحق أو التزام يخوله رفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب - تقديم شهادة إلى الطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق. في حال غياب أدلة تفيد العكس، تعد الشهادة دليلاً كافياً على ما تضمنته من مسائل.

4. على الطرف المطلوب إليه إذا كانت قوانينه تسمح بذلك، موافاة الطرف الطالب بمواد يجوز ان يطلبها على النحو والطريقة من أجل جعلها مقبولة في الأدلة.
5. لأغراض هذه المادة يشتمل أخذ الأدلة على تقديم مستندات أو مواد أخرى.

المـادة 14
إجراء ترتيبات للأشخاص الموقوفين لتقديم الأدلة أو المساعدة

1. إذا كان الاستماع عبر المؤتمرات المتلفزة غير ممكن، يجوز بناء على طلب الطرف الطالب نقل الشخص الموقوف مؤقتا الى ذلك الطرف لتقديم أدلة أو المساعدة في إجراءات جنائية لدى ذلك الطرف.
2. على الطرف المطلوب إليه نقل شخص موقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:
   أ. وافق الشخص على النقل بإرادته.
   ب. وافق الطرف الطالب على التقيد بأي شروط محدده بواسطة الطرف المطلوب إليه متعلقة بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سينقل.
   ج. عدم التعارض مع التحقيقات أو الاجراءات الجنائية التي تجري لدى الطرف المطلوب إليه والتي يكون ذلك الشخص طرفا فيها.
3. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول غير مطلوب توقيفه، يفرج عن ذلك الشخص، يعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب بموجب طلب يلتمس فيه حضور ذلك الشخص.
4. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (30) يوما من تاريخ وجود الشخص المذكور لدى الطرف الطالب أو لأي مدة أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفان.
5. تسقط عن الشخص الموقوف المنقول أي مدة قضاها موقوفا لدى الطرف الطالب عن العقوبة الموقعة.
6. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو مساعدة في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك بموجب قانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المـادة 15
وجود أشخاص آخرين لتقديم أدلة أو مساعدة

1. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه في دعوة شخص غير الشخص الذي تنطبق عليه المادة 14 من هذه الاتفاقية في تقديم أدلة أو مساعدة لدى الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب بالقيام بترتيبات كافية لسلامة ذلك الشخص.
2. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء - برد ذلك الشخص. إذا وافق الشخص فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل الطلب.

3. لا يتعرض الشخص الذي لا يوافق على إعطاء أدلة أو مساعدة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقاً لقانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

المادة 16
المؤتمرات المتلفزة

لغرض هذه الاتفاقية، يجوز للطرفين الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو جميع الروابط التلفزيونية أو حلقات الاتصال أو وسائل الاتصال المناسبة وفقاً لقوانين وإجراءات الطرفين إذا كان من شأن ذلك تحقيق مقاصد العدالة.

المادة 17
النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. يجوز للطرف المطلوب إليه بموجب قوانينه الوطنية الإذن بالنقل بالعبور للشخص الموقوف المطلوب حضوره بواسطة الطرف الأخر لذلك النقل.
2. للطرف الذي يتم النقل بالعبور من خلاله مع مراعاة قوانينه الوطنية وله السلطة والالتزام باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية للإبقاء على الشخص موقوفاً خلال النقل بالعبور.

المادة 18
مبدأ تخصيص التسليم

1. مراعاة للبند 2 من هذه المادة، عندما يكون شخص في أراضي الطرف الطالب وفقاً لطلب يقدم بموجب المادتين 14 و15 من هذه الاتفاقية:
   أ. لا يوقف الشخص، يُقاضى أو تقيد حريته / حريتها الشخصية لدى الطرف الطالب عن أي جريمة سابقة لمغادرته/ مغادرتها أراضي الطرف المطلوب إليه.
   ب. لا يلزم الشخص دون موافقته / موافقتها بتقديم أدلة في أي إجراءات جنائية أو يساعد في أي تحقيق جنائي غير المسألة الجنائية المتعلقة بالطلب.
2. يتوقف تطبيق البند 1 إذا كان ذلك الشخص حرا ولم يغادر أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثون (30) يوماً بعد أن يخطر رسميا أن وجوده / وجودها غير لازم أو غادر ثم عاد.
3. لا يكون الشخص الذي يوافق على إعطاء أدلة بموجب المادة 14 أو 15 من هذه الاتفاقية عرضة لمقاضاة بناء على إفادته / إفادتها باستثناء شهادة الزور أو انتهاك حرمة المحكمة.

المادة 19
تقديم المستندات المتاحة علانية والمحاضر الأخرى

1. على الطرف المطلوب إليه، بناء على طلب – تزويد الطرف الطالب بنسخ عن المستندات أو المحاضر المتاحة علانية.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب ومراعاة لقانونه الوطني، تقديم نسخ إلى الطرف الطالب عن أي مستندات أو محاضر في حيازة مصالح حكومية ووكالات غير متاحة علانية.

المـادة 20
التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه، الى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
2. على السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التي قامت بتنفيذ طلب التفتيش والضبط تقديم تلك المعلومات بالشكل الذي يجوز أن يكون مطلوبا بواسطة الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات التي يجوز ان يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش ومكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
4. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.

المـادة 21
عائدات وأدوات الجريمة

1. على الطرف المطلوب إليه -بناء على طلب-، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات جريمة و/أو أدواتها موجودة ضمن اختصاصه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديم الطلب على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب إليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن عائدات و / أو أدوات الجريمة يجوز أن تكون موجودة ضمن اختصاصه.
2. وفقا للبند 1 من هذه المادة إذا وجدت عائدات و / أو أدوات جريمة مشتبه بها فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه لمنع أي تصرف، نقل أو التصرف في العائدات المشتبه بها و/ أو أدوات الجريمة انتظارا للفصل النهائي فيما يتعلق بتلك العائدات و / أو أدوات الجريمة بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ الأمر النهائي بتجريد أو مصادرة عائدات و / أو أدوات الجريمة الصادر من محكمة لدى الطرف الطالب.
4. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية بموجب قانون الطرف المطلوب إليه. في حال ادعاء من الغير، فعلى الطرف المطلوب إليه تمثيل مصالح الطرف الطالب في السعي للاحتفاظ بعائدات و/ أو أدوات الجريمة إلى حين صدور قرار نهائي بشأن ذلك من محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
5. على الطرف المطلوب اليه إعادة عائدات و/أو أدوات الجرائم المشار إليها في البند 3 من هذه المادة، أو قيمة العائدات و/أو الأدوات، إلى الطرف الطالب، الى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقا للشروط التي يراه مناسبة
6. لغرض هذه المادة يقصد بالعائدات أي أموال تحصلت من أو تم الحصول عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر ارتكاب جريمة جنائية.

المـادة 22
النفقات

1. ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لتمثيل مصالح الطرف الطالب في جميع الإجراءات الناشئة عن طلب المساعدة وغير ذلك.

2. على الطرف المطلوب إليه تحمل تكلفة تنفيذ طلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:
أ. نفقات سفر وإقامة وأي مخصصات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقا لطلب بموجب المادة 14 أو 15من هذه الاتفاقية،
ب. مصاريف ونفقات الخبراء وترجمة المستندات.
3. في حال إذ ما تبين أن الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان لتقرير الشروط والأحوال التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة.

المـادة 23
التوافق مع إتفاقيات أخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المشار إليها في هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى نافذة.

المـادة 24
تسوية المنازعـات

تسوى أي منازعة تنشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق.

المـادة 25
التصديق، السريان، التعديل والإنهاء

1. بناءا على اكتمال أي طرف لإجراءاته الداخلية للسريان وفقا لقوانين كل طرف، على الطرفين اخطار بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد اخطار كل طرف للآخر خطيا عبر القنوات الدبلوماسية بالتقيد بالإجراءات المطلوبة في قانونه.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ إعطاء الإخطار. ومع ذلك فإن الإجراءات التي بدأت من قبل تظل محكومة بهذه الاتفاقية حتى انهائها.
5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى وإن كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل ذلك.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين اصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي.

حررت في دبي هذا اليوم 4 من شهر ديسمبر سنة 2023 .

ع/ حكومة الإمارات العربية المتحدة

ع/ حكومة جمهورية كينيا

AGREEMENT ON

MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Kenya (hereinafter referred to as "The Parties");

Guided by the friendly relations between the Parties;

Desiring to strengthen the close cooperation between the Parties and recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Legal Assistance in Criminal Matters by improving the effectiveness of the competent authorities of the Parties in investigation, prosecution of crimes, confiscation of criminal proceeds, and resulting proceedings;

Pursuant to the prevailing laws of the respective Parties.

HAVE AGREED as follows:

Article 1
Scope of assistance

1. The Parties shall, in accordance with the provisions of this Agreement, grant each other assistance in criminal matters.
2. For the purpose of this Agreement, criminal matters mean investigations, prosecutions or proceedings in relation to any offence which at the time of the request for assistance, falls within the jurisdiction of the competent authorities of the Requesting Party.
3. Assistance shall include:
   a. taking evidence or statements from persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings and experts;
   b. providing information, documents, records and items of evidence, information related to bank accounts and financial institution accounts;
   c. locating or identifying persons or items;
   d. serving documents;
   e. executing requests of search and seizure;
   f. making arrangements for persons in custody or others, to give evidence or assist in criminal investigations, prosecutions, or proceedings in the Requesting Party;
   g. tracing, restraining, forfeiting, confiscating and returning the proceeds and/or instrumentalities of crimes;
   h. information on criminal proceedings, previous convictions and sentences imposed in the Requested Party against citizens of the Requesting Party;

and

i. other assistance deemed necessary by the Requesting Party and consistent with this Agreement as well as the law of the Requested Party.

4. This Agreement applies solely to the provision of mutual assistance between the Parties. The provisions of this Agreement shall not create any right on the part of any private person to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede the execution of any request of assistance.

Article 2
Exchange of information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Agreement.

Article 3
Non-Application

1. This Agreement shall not apply to:
   a. the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;
   b. the enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party except to the extent permitted by the law of the Requested Party;
   c. the transfer of persons in custody to serve sentences; and
   d. the transfer of proceedings in criminal matters.
2. Nothing in this Agreement entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

Article 4
Other assistance

This Agreement shall not affect any existing obligations between the Parties, whether pursuant to other agreements, arrangements, or otherwise, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements, arrangement, or otherwise.

Article 5
Central Authority

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for mutual legal assistance pursuant to this Agreement.
2. The Central Authority for the Government of the United Arab Emirates is the Ministry of Justice and for the Government of the Republic of Kenya is the Office of the Attorney General.
3. Either Party may change its Central Authority in which case, it shall notify the other Party of the change in writing.
4. Requests for assistance and communications shall be addressed through diplomatic channels, for the purpose of this Agreement.

Article 6
Requests

1. Requests for assistance shall be formally made in writing. In urgent circumstances, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by facsimile or e-mail, in this case, it shall be confirmed within thirty (30) days of receipt, by a formal request through diplomatic channels.
2. Requests for assistance shall include:
    a. the name of the competent authority conducting the investigation or criminal proceedings to which the request relates;
    b. the purpose of the request and the nature of the assistance sought;
    c. a description of the nature of the criminal matter and its current status, and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including the maximum penalty for the offence to which the request relates;
    d. a description of the evidence, information or other assistance sought;
    e. the reasons for and details of any particular procedure or requirement that the Requesting Party wishes to be followed;
    f. specification of any time limit within which compliance with the request is desired;
    g. any special requirements for confidentiality and the reasons for it; and
    h. such other information or undertaking as may be under the national law of the Requested Party or otherwise necessary for the proper execution request.
3. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:

a. the identity, nationality and location of the person or persons who are the subject of the investigation or criminal proceedings;

b. the identity and location of any person from whom evidence is sought;

c. the identity and location of a person to be served, that person's relationship to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;

d. a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;

e. a list of questions to be asked of a witness;

f. a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a description of the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;

g. a statement as to whether sworn or affirmed evidence or statements are required;

h. a description of the property, asset or article to which the request relates; including its location;

i. any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the finality of that order;

j. the list of the names and capacities of the persons to be authorised to be present at the execution of the request;

k. the location and description of the place to be searched and the indication of the items to be seized or confiscated; and

l. information as to the allowances and reimbursements to which is entitled the person who is requested to appear in the Requesting Party for the purpose of taking evidence.

4. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language and shall be officially signed and sealed by the relevant authorities.

Article 7
Additional information

If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be dealt with, the Requested Party may request additional information. The Requesting Party shall supply such additional information as the Requested Party considers necessary to enable the request to be fulfilled.

Article 8
Refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:

   a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Agreement, the following offences shall not be considered as political offences:

      i. for the State of the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;

      ii. for the Government of the Republic of Kenya: assault against the life, physical integrity or freedom of a Head of State or Government or any member of his family;

      iii. terrorist offences;

      iv. any other offence not considered as a political offence under any international Agreement, convention or agreement to which both Parties are State parties;

   b. the request relates to an offence only under military law;

   c. the request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, pardoned or has served the sentence imposed in the Requested Party;

   d. there are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made or the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinions, or that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;

   e. the provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.

2. The Requested Party may refuse assistance if:

   a. The act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if they had taken place within the jurisdiction of the Requested party, have constituted an offence;
   b. The request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the requested Party under its own jurisdiction;
   c. The execution of the request would be contrary to the national law of the Requested Party.

3. Assistance may not be refused solely on the ground of secrecy of banks and similar financial institutions or that the offence is also considered to involve fiscal matters.

4. Before refusing a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the terms and conditions required under paragraph 4 of this Article, it shall comply with such terms and conditions.

6. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of refusal.

Article 9

Execution of requests

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the law of that Party and, to the extent that law permits, in the manner requested by the Requesting Party.

2. Provided it is not contrary to its domestic law, the Requested Party may authorize the persons specified in the request for legal assistance to be present to the execution of the same in this regard, the Requested Party shall promptly inform the Requesting State on the date and place of execution of the request for assistance. The authorized persons may request the competent authority of the Requested Party to consider the possibility to submit specific questions related to the assistance procedures.

3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

4. The Requested Party may postpone the execution of the

request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal matters in the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are required by that Party for civil proceedings, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of documents.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

Article 10

Return of materials to the Requested Party

When required by the Requested Party, the Requesting Party shall return materials provided under this Agreement when it is no longer needed for the criminal matter to which the request relates.

Article 11

Confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential a request for assistance, the contents of the request and its supporting documentation, and any action taken pursuant to the request. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party before executing the request, and the Requesting Party shall advise whether it nevertheless wishes the request to be executed.

2. The Requesting Party shall use its best efforts to keep confidential the information and evidence provided by the Requested Party, except to the extent that the evidence and information is needed for the criminal matters to which the request relates and where otherwise authorized by the Requested Party.

3. The Requesting Party shall use its best efforts to ensure that the information or evidence is protected against loss, unauthorized access, modification, disclosure or misuse.

4. The Requesting Party shall provide assurances that it will not use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in a request without the prior written consent of the Requested Party.

Article 12
Service of documents

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal matter.

2. A request for service of summons requiring the appearance of persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts, in the Requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party, after having effected service, shall provide the Requesting Party with an attestation of proof of service bearing the signature or stamp of the Authority that effected service, and indicating the date, time, place and modalities of delivery, as well as the person to which the documents have been delivered. If service is not effected, the Requested Party shall inform promptly the Requesting Party and communicate the reasons of failure to serve.

4. A person who fails to comply with any process served on him/her shall not thereby be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 13
Taking of evidence or statements from persons

1. The Requested Party, in compliance with its domestic law, shall take statements from witnesses, victims, suspects and defendants, experts, or other persons, and shall also obtain records, documents and any other evidence indicated in the request for legal assistance, and shall transmit them to the Requesting Party.

2. A person from whom evidence is to be taken/t heard/ questioned in the Requested Party pursuant to a request under this Article may decline to give evidence or statements where the law of the Requested Party or that of the Requesting Party so provides.

3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a certificate to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the certificate shall be sufficient evidence of the matters stated in it.

4. The Requested Party, if it is permissible by its laws, shall provide materials in the manner and format as may be requested by the Requesting Party in order to make them admissible in evidence.

5. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.

Article 14

Making arrangements for Persons in custody to give evidence or assistance

1. When videoconference is not possible, a person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting party, be temporarily transferred to that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.

2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:

   a. the person freely consents to the transfer;
   b. the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred;
   c. it does not interfere with investigations or criminal prosecutions that are being carried out in the Requested Party, in which the said person has to take part.

3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.

4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the said person's presence in the Requesting Party, or any other period of time as may be agreed on by the Parties.

5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.

6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 15

Availability of other persons to give evidence or assistance

1. The Requesting Party may request the assistance of the Requested Party in inviting a person, not being a person to whom Article 14 of this Agreement applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake to make satisfactory arrangements for the safety of such person.

2. The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of the person's response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary steps to facilitate the request.

3. A person who does not consent to give evidence or to provide assistance under this Article shall not by reason thereof be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 16

Video conference

For the purpose of this Agreement, the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

Article 17

Transit of persons in custody

1. A Party may, subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other Party requesting for such transit.

2. The Party where the transit takes place shall, subject to its national laws, have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.

Article 18

Rule of Speciality

1. Subject to paragraph 2 of this article, where a person is in the Requesting Party pursuant to a request made under Articles 14 and 15 of this Agreement:

   a. the person cannot be detained, prosecuted or restricted in his/her personal liberty in the Requesting Party for any criminal offence which preceded his/ her departure from the Requested Party;

b. the person shall not, without his/her consent, be required to give evidence in any criminal proceedings or to assist in any criminal investigation other than the criminal matter to which the request relates.

2. Paragraph I of this Article ceases to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of thirty (30) days after he/ she has been officially notified that his/her presence is no longer required or, having left, has returned.

3. A person who consents to give evidence pursuant to Articles 14 or 15 of this Agreement shall not be subject to prosecution based on his/her testimony, except for perjury or contempt of court.

Article 19
Provision of publicly available documents and other records

1. The Requested Party shall, upon request, provide the Requesting party with copies of publicly available documents or records.

2. The Requested Party may, upon request, subject to its national law, provide the Requesting Party with copies of any documents or records in the possession of government departments and agencies that are not publicly available.

Article 20
Search and seizure

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for search and seizure.

2. The relevant authority of the Requested Party that had executed a request for search and seizure shall provide such information in the form as may be required by the Requesting Party.

3. The Requested Party shall provide such information as may be required by the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure and the subsequent custody of the material seized.

4. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

Article 21
Proceeds and instrumentalities of crimes

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether any proceeds and/or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its belief that such proceeds and/or instrumentalities of crimes may be located in the latter's jurisdiction.

2. Where, pursuant to paragraph 1 of this Article, suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its law to prevent any dealing in, transfer or disposal of, those suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.

3. The Requested Party shall, to the extent its law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and/ or instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.

4. In the application of this Article, the rights of bona fide third party shall be respected under the law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party, the Requested Party shall represent the interests of the Requesting Party in seeking to retain the proceeds and/or instrumentalities of crimes until a final determination by a competent court in the Requesting Party.

5. The Requested Party shall return the proceeds and/or instrumentalities of crimes referred to in paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and/or instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as it deems appropriate.

6. For the purpose of this Article proceeds mean any funds derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of criminal offence.

Article 22
Expenses

1. Unless otherwise provided in this Agreement, the Requested Party shall make all necessary arrangements for the representation of the

Requesting Party in all proceedings arising out of a request for assistance and shall otherwise represent the interests of the Requesting Party.

2. The Requested Party shall meet the expenses of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:

   a. the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 14 or 15 of this Agreement;

   b. fees and expenses of experts and the translation of documents.

3. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

Article 23

Compatibility with other treaties

Assistance and procedures set forth in this Agreement shall not exempt either Party from its obligations arising from other applicable international Treaties.

Article 24

Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Agreement shall be resolved through diplomatic channels, if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 25

Ratification, Entry into force, Amendment and Termination

1. Upon the completion of each party's internal procedures for entry into force in compliance with each Party's laws, the Parties shall notify each other through diplomatic channels.

2. This Agreement shall enter into force on the thirtieth (30) day after each of the Parties has notified the other in writing through diplomatic channels that the procedures required by its law have been complied with.

3. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.

4. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Agreement until conclusion therein.

5. This Agreement shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement in two original texts, in the Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at..Dubai.....this...2.....day of.December.....2024

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA